الفصل الثامن عشر

استقلال إفريقية

المرحلة الأولى

بدأ الاستعمار ينهار في أفريقية في عام ١٩٥٧؛ عندما أصبحت مستعمرة ساحل الذهب البريطانية غانا مستقلة. وقد انضمت أربع مستعمرات بريطانية في سنة ١٩٠٩ في اتحاد جنوبي أفريقيا تحكمه حكومة ذاتية داخل نطاق مجموعة الشعوب الكومنولث. كما فازت روديسيا الجنوبية في سنة ١٩٢٣ بالحكم الذاتي.[٧]

واقتصر الحكم الذاتي سواء في اتحاد جنوبي أفريقيا أو في روديسيا الجنوبية على البيض دون الملونين. كانت حرب جنوبي أفريقية من عام ١٨٩٩ إلى عام ١٩٠٢ التي تمخضت عن إدماج جمهوريتي جنوبي أفريقيا في مستعمرة بريطانية لحل المشاكل بين حزبي البيض. وإذا ما تحدث أهالي جنوبي أفريقيا عن علاقات الجنس البشري، فإنهم يقصدون البريتون

---

(٧) حقيقة الأمر أن الاستعمار بدأ ينهار في إفريقية قبل عام ١٩٥٧ وبالتحديد بعد قيام ثورة مصر في ٢٣ من يوليو عام ١٩٥٢. وكان الأجدى بالمؤلفين أن يبرزا الدورى الحقيقى الذي أدته ثورة عام ١٩٥٢ في القضاء على الاستعمار في إفريقية، وخاصة بعد هزيمة بريطانيا وفرنسا ومعهما إسرائيل في حرب السويس عام ١٩٥٦، ولقد أضاع هذا الفشل وتلك الهزيمة هيبة بريطانيا وفرنسا أمام الشعوب الإفريقية التي أخذت بدورها تطالب وتضغط من أجل حريتها.

(الأوروبيين) والبوير (ولا يدخل في حسابهم الوطنيون) ثم منحت الترانسغال وأورانج الحرة حكما ذاتيا في عام ١٩٠٦- ١٩٠٧ لأن حكومة الأحرار البريطانية التي تولت الحكم عام ١٩٠٥ كان يسيطر عليها رجال يعارضون بشدة سياسة تشمبرلين في جنوبي أفريقيا. فكان هؤلاء الأحرار مأخوذين بمبادئ جلاد ستون التي استفاد منها زعماء واستغلها زعيم البوير الجنرال بوت والجنرال سمطس لدرجة أنهما نسيا التزامات بريطانيا قبل سكان جنوبي أفريقيا غير الأوروبيين والبانتو والملونين والهنود. ولم تحرر الدساتير الجديدة في الترانسغال وولاية أورانج الحرة إلا البيض فقط.

عندما اجتمع الزعماء السياسيون من مستعمرة رأس الرجاء وناتال والترانسغال وولاية أورانج الحرة في عام ١٩٠٨- ١٩٠٩ لمناقشة شروط الاتحاد، كان ممثلو المستعمرات فيما عدا رأس الرجاء من البيض وقد فشلت رأس الرجاء في إقناع الباقين بمنح حق التصويت لجميع الأجناس الذين يملكون نصابا معينا من الدخل أو الممتلكات ولم يصل الزعماء إلى اتفاق إلا على أساس إرجاء مشكلة الوطنيين وكان من نتائج ذلك القرار أن بقيت أقاليم بانتو الثلاثة: باسوتولاند وتبشوانالاند وسوازى لاند خارج الاتحاد وتحت حماية بريطانيا مباشرة، إلى جانب أن برلمانات الاتحاد لم تعط أي صوت لأفريقي خارج مقاطعة رأس الرجاء.

وأرجئ في بادئ الأمر قرار منح غير البيض حريتهم وحقوقهم ثم ألغي كلية. وابتداء من عام ١٩٤٨ كانت أغلبية الناخبين تصوت في جانب الفصل بين البيض والسود وقد ارتبطت جمهورية جنوبي أفريقيا بمبدأ إبعاد

الملونين وحرمانهم من أي حق سياسي أو مزاولة الحقوق السياسية.

إن مجرى الأحداث في جنوبي أفريقيا يثير دهشة الشعوب خارجها؛ فبينما يزداد عدد المواطنين أسرع من زيادة الناطقين بالإنجليزية من البيض وانتقال الحملة ضد التفرقة من مقاطعة رأس الرجاء إلى الترانسفال، فإن خمس البيض في جنوب أفريقيا ليسوا من أصل المستوطنين الأول.

وقد فات البيض ثلاثة عناصر؛ أولًا: فشلهم في فهم وتقدير قوة الملونين في قومية وطنية، وثانيا: نسوا أن أحرار مقاطعة رأس الرجاء لم يمنحوا الحرية السيايسية غير عدد قليل من الملونين الذين اعتبروا متحضرين. فإن البيض في هذه المقاطعة يؤمنون كما يؤمن البيض في اتحاد جنوبي أفريقيا بعزل الوطنيين الذين لا يبلغون المستوى الذي يحدده البيض. وثالثًا: نسوا أن مصلحة البيض وحتى الذين هاجروا إلى الاتحاد حديثًا جعلتهم يصوتون في صف الوطنيين. وقد بينت انتخابات سنة ١٩٦١ أن الأقلية من البيض على استعداد لأن تحاط بالتصويت في جانب منح الملونين الحقوق السياسية.

حيثما يستبعد الملونون عن مباشرة حقوقهم السياسية في جنوبي أفريقيا، فإن هؤلاء السود يحرمون مغادرة الجزء الذي يعيشون فيه. إذ أن نشاط البيض الاقتصادي يعتمد كلية على الملونين سواء من الوطنيين أو الهنود وليس هناك أي بادرة تدل على أن في نية الحكومة توجيه أي إصلاح يتناسب مع مناطق البيض.

ولا يمكن أن تستمر هذه الحالة؛ إذ عليها أن تواجه المقاومة المتزايدة

لاثنى عشر مليونًا من الملونين الذين حرمهم الله البشرة البيضاء في جنوبي أفريقيا البالغ تعدادها خمسة عشر مليونًا.

وقد صممت تلك الأقلية من البيض على بقاء السلطة في أيدي المتحضرين، وهذه الأقلية تعني أنفسهم في المستقبل القريب. ولهذا فإنهم يقاومون ذلك الصوت الذي ينصف الملونين والذي كان يأتيهم من مقاطعة رأس الرجاء ويتبعون سياسة إبعاد الملونين وتقصيتهم ويعتقد البيض في روديسيا الجنوبية أن تأمين هدفهم هو مقاومة من يناصر الملونين وإبعادهم بوضعهم في مستعمرة وسط أفريقيا البريطانية تضم روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند. وكانوا يأملون أن هذا سيخلصهم من سياسة بريطانيا بعدم التفرقة، وسرعان ما تلقى روديسيا الجنوبية تعضيد جماعات البيض في روديسيا الشمالية والتي أفزعها تصريح بريطانيا عام ١٩٣٠ عن مصالح الأفريقيين الرئيسية في سنوات وسط وشرقي أفريقيا. وقد عارضت بريطانيا تلك الخطة في تقرير بلير بسول سنة ١٩٢٩ باعترافها بأن إفريقيى الأقاليم الشمالية يعارضون بشدة أي ارتباط مع روديسيا الجنوبية وسياستها الانفصالية. وتجددت الحملة بعد إنهاء الحرب للتركيز على المزايا الاقتصادية للاتحاد. ومن الواضح أن روديسيا الجنوبية والشمالية يعتمدان على القوى العمالية من نياسالاند وأن مناجم النحاس في روديسيا الشمالية تعتمد على فحم روديسيا الجنوبية. كما أن روديسيا الجنوبية تعتبر أن الأقاليم الشمالية سوق طبيعية لصادراتها المتزايدة. وعلى ذلك، فهم يؤمنون بأن اتحاد وسط أفريقيا سوف يربط بين تلك المصادر. فضلًا عن جذب رؤوس الأموال والمهاجرين من الخارج.

تقدم المندوبون بهذه الموضوعات في بريطانيا وقبلتها الحكومة البريطانية سنة ١٩٥٣ وتحقق الاتحاد بين روديسيا ونياسالاند. ولكن زادت معها مقاومة الوطنيين وجهر بها الزعماء من ذي قبل وحقق من هذا تخصيص أقلية من المقاعد للوطنيين في البرلمان الفيدرالي. هذا النظام الفيدرالي جاء مثبطًا لأطماع المستوطنين. في حين أنه يبعد الحركات القومية الأفريقية التي تعمل لهدمه وإقامة أقاليم مستقلة مكانه.

وقد تأثر مجرى الأحداث في أفريقيا الشمالية بنوعين من التيارات لا يوجد لهما مثيل في بقية القارة الأفريقية، وهما: النزاع السياسي والعسكري بين دول أوروبا وأهم من ذلك تيار القومية العربية المتزايد.

وخلال سنوات ١٩٤٠ إلى ١٩٤٣ جاءت جيوش بريطانيا وفرنسا وأمريكا كي تحارب جيوش إيطاليا وألمانيا على طول الساحل الشمالي لأفريقيا. كما أحاطت جيوش بريطانيا إمبراطورية إيطاليا في شمال شرقي أفريقيا وكانت بريطانيا وفرنسا تعتبرا غزو موسوليني فيما بين عام ١٩٣٥–١٩٣٦ أمرًا لا يقبله الذوق وزاد من سوء الموقف أن الحبشة عضو في عصبة الأمم مثلها في ذلك مثل إيطاليا وبريطانيا وفرنسا.

وفي سنة ١٩٤١ طردت جيوش إيطاليا من شمال شرقي أفريقيا واستعادت الحبشة مركزها الدولي كدولة مستقلة.

وواجه الإمبراطور المشكلة نفسها وهي كيف السبيل إلى تمدين دولته التي تعيش في القرون الوسطى بطريقة لا تفقد السيطرة على الدولة كما بقيت إريتريا والصومال الإيطالي في بادئ الأمر تحت الإدارة البريطانية. وفي

سنة ١٩٥٢ أضيفت إريتريا إلى الحبشة وقد منح نشاط وعداء الصومال التقليدي المصير نفسه لصوماليا.

ولكن هيئة الأمم المتحدة كلفت إيطاليا في سنة ١٩٥٠ أن تتولى إدارة صوماليا لمدة عشر سنوات حتى تتمكن صوماليا من حكم نفسها. وفي نهاية الفترة انضمت[٨] صوماليا إلى الصومال البريطاني (صوماليلاند) وقامت جمهورية صومالي المستقلة.

وانتهى الصراع بين بريطانيا وإيطاليا على مستعمرة ليبيا. فقد خضعت للإدارة البريطانية العسكرية سنة ١٩٤٢. وبعد ذلك بتسعة أعوام اتحدت ولايات طرابلس وسيرينايكا وفزان وتكونت مملكة يحكمها الملك إدريس السنوسي.

أما في مصر، فقد أعلنت بريطانيا حمايتها عليها سنة ١٩١٤ عندما دخلت في حرب مع تركيا في الحرب العالمية الأولى وانتهت تلك الحماية سنة ١٩٢٢ وأصبحت مصر دولة مستقلة اسميًّا فقط يحكمها الملك فؤاد حفيد إسماعيل. وبقيت القوات البريطانية لحماية قناة السويس ولم يرق بقاء تلك القوات في نظر المصريين الذين كانوا يعارضون الحكم البريطاني الذي كانت تمارسه بريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية.

لم تعمل بريطانيا أثناء احتلالها لمصر على إصلاح التعليم؛ حتى لا تتكون طبقة من الشباب القادر على تولي زمام الأمور من البريطانيين. وفي كل مرة تجرى فيها الانتخابات في مصر تسلم مقاليد الحكم إلى حكومة

---

(٨)

متساهلة من الإقطاعيين وسرعان ما تسقط لأنها لا تتمتع بالشعبية. وتمر فترة يحكم فيها القصر حتى يتفق الوفد مع المتساهلين لإجراء انتخابات مرة أخرى.

وفي سنة ١٩٣٠ بدأ الوفد والبريطانيين في التساهل وتقارب وجهات النظر، وكان من نتائج ذلك معاهدة ١٩٣٦ وأصبحت الدولتان شريكتين في المعاهدة تنسحب بمقتضاها القوات البريطانية وتبقى على جانبي قناة السويس. وقبل أن تعسكر قوات بريطانيا في منطقة القنال، تحولت مصر إلى قاعدة للقوات البريطانية في حربها ضد المحور من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٤٣.

وفي سنة ١٩٤٢ فرضت بريطانيا بعد أن حاصرت بدباباتها قصر عابدين وهددت بنسف القصر أن تشكل حكومة من الوفديين.

وفي سنة ١٩٤٥ انشغل الوفد في تكوين الجامعة العربية وفي مشكلة فلسطين. واستشرى الفساد في البلاد وبين الحكام والملك وحزبه وبين أحزاب البرلمان وانعكست صورة هذا الفساد على المعركة بين العرب وإسرائيل. مما دفع مجموعة من صغار ضباط الجيش برئاسة (جمال عبد الناصر) أن يقودوا الجيش المصري في ثورة هي امتداد لثورة عرابي باشا وذلك في سنة ١٩٥٢ ثم تمكنت الثورة من القضاء على البرلمان القديم ونظام الحكم الفاسد، كما قضت على الملكية.

تولت حكومة جمال عبد الناصر الإصلاح من الأساس وشملت حركة الإصلاح جميع نواحي الحياة المصرية وخاصة إعادة توزيع الأراضي وإصدار قانون الإصلاح الزراعي؛ مما جعل جموع المصريين يؤيدونه من

قلوبهم، ودعا عبد الناصر بالقومية العربية ووحدة العرب. لكن يقاوم هذه الدعوة وجود إسرائيل في فلسطين كما يقاومها أولئك الذين امتلأت قلوبهم حقدا وغيرة وغيظا. إلى جانب سياسته الخارجية قد ضايقت الدول الغربية التي لا تنسى نفوذها في المنطقة بهذه السرعة. والتي لا تريد أن تعترف بالقوى المعنوية والقومية العربية. كما نجح جمال عبد الناصر في تخليص مصر من السيطرة والنفوذ الأجنبي. وقد أرغمت بريطانيا على الانسحاب من منطقة القنال ثم جاء الاعتداء الثلاثي على مصر (انجلترا وفرنسا وإسرائيل) سنة ١٩٥٦ وأرغمت الدول الثلاث بعد ذلك على الانسحاب. وهكذا تحقق لمصر النصر كما تحقق لها النجاح في الميادين الاقتصادية والمهمة التي تتولاها مصر بنفسها بعيدًا عن السيطرة الأجنبية.

ثم واجهت حكومة الثورة مشكلة السودان وتبدأ هذه المشكلة منذ أعيد فتح السودان بقوات بريطانية وقوات[٩] مصرية واتفق في سنة ١٨٩٩ أن يصبح السودان مشتركا بين بريطانيا ومصر وتعترف الحكومة المصرية بالحاكم العام للسودان بناء على توصية الحكومة البريطانية وتحت

---

(٩) الواقع أن القوات كانت تركية وليست مصرية. ذلك أن الجيش المصرى في تلك الفترة كان قوامه من الأتراك وليس من المصريين ودليل ذلك ثورة عرابى ضد الخديو توفيق بسبب استيلاء العناصر التركية على الجيش المصرى واضطهادهم للمصريين ودليل ذلك أيضاً أن عرابى رفض أن يرسل قوات من القاهرة لمحاربة المهدى الذي غضب بسبب قتل أنصاره فوردون الضابط البريطانى الذي كان يعمل في خدمة إسماعيل لأن المهدى كان يأمل في أن يفدى عرابى بغوردون. والحقيقة أن بريطانيا كانت هي المنفذة لفتح السودان وأنها اتخذت من الخديو التركى (إسماعيل) في ذلك الوقت أداة لتدخل السودان وأن تتحمل خزانة البلاد تكاليف الحملة بدلاً من بريطانيا.

إمرته قوات وضباط مصريون وبريطانيون. ولما قتل السير لى ستاك الحاكم العام بالسودان ورئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري، أخرجت الحكومة البريطانية مصر من إدارة السودان كما أخرجت قواتها منه. وخصصت جزءًا من مياه النيل لري أرض الجزيرة التي تزرع قطنًا يعتبر أساس الاقتصاد السوداني.

ثم انبعثت في السودان طائفة من المثقفين سرعان ما انقسمت على نفسها. فبينما يرى البعض[١٠] تولي البريطانيين الحكم يرى البعض الآخر دعوة المصريين للحلول محل البريطانيين وطردهم خارج السودان واتفق[١١] البريطانيون مع حكومة الثورة سنة ١٩٥٣ على منح السودانيين حق تقرير المصير بعد ثلاث سنوات هي فترة الانتقال، وذلك تحت إشراف دولي.

وفي عام ١٩٥٦ صوت السودان ليصبح جمهورية مستقلة. وفي سنة

---

(١٠) استطاعت بريطانيا في أثناء حكمها للسودان أن تغرز في نفوس السودانيين الكراهية ضد المصريين وأن تمحو كل آثار لمصر هناك فحاربت تعليم اللغة العربية وأكثرت من المدارس التبشيرية في الجنوب والتي تعانى منها حكومة الخرطوم حتى الآن من اضطرابات في الجنوب وألغت ميناء سواكن وهو ميناء السودان الطبيعى وأنشأت بدلاً منه ميناء بورت سودان الحالى على النظام الإنجليزى.

(١١) يخفي المؤلفان الحقيقة حين يقولان أن اتفاقية ١٩٥٣ التي حققت للسودان تقرير المصير كانت من جانب البريطانيين. والواقع أن حكومة الثورة هي التي أرغمت بريطانيا عليها لأنها كانت ترى أن جلاء بريطانيا عن السودان واستقلاله حماية للثورة في القاهرة من الأساليب البريطانية ولذلك جاء جلاء بريطانيا عن السودان قبل الجلاء عن السويس، فالحقيقة هي أن بريطانيا أرغمت على إمضاء هذه الاتفاقية وليس البريطانيون هم الذين أرغموا حكومة الثورة كما ذكر المؤلفان.

١٩٥٨ قامت ثورة السودان وانتقل الحكم من أيدي السياسيين إلى ضباط الجيش السوداني.

في الوقت الذي كانت فيه فرنسا غارقة في الحرب العالمية الثانية، كانت سياستها في شمالي أفريقيا قد أثبتت فشلها وعدم جدواها. فقد اعتبرت فرنسا أن الجزائر جزء من الوطن الفرنسي ومع ذلك كان ثمانية ملايين من الأهالي من عدد السكان البالغ عددهم تسعة ملايين لا يقبلون أن يكونوا مواطنين فرنسيين إلا إذا خرجوا عن دينهم الإسلام. ولم يكن حكم الجزائر لمصلحة فرنسا وحدها بل لمصلحة المستوطنين الأوروبيين. وعلى ذلك لم يهيئ المستوطنون الأوروبيون الفرص الاقتصادية للوطنيين أو يتركوها لهم كنوع من التعويض عن فقدان وطنهم وأراضيهم، بل كانوا يستغلون اقتصاديات الجزائر لمصلحتهم؛ مما دعا الوطنيون إلى الهجرة المستمرة للعمل في فرنسا.

كانت مراكش وتونس لا تزالان تعتبران محميتين فرنسيتين ولم يكن للأوروبيين في مراكش وعددهم ٤٠٠ ألف نسمة ولا للأوروبيين في تونس البالغ عددهم ٢٥٠ ألف نسمة، أي حقوق سياسية وقد قام في تونس حزب أعضاؤه من التونسيين ذوي الثقافة الفرنسية ينادي بالتحرير وبدستور جديد، وكان هذا الحزب بزعامة الحبيب بورقيبة الذي سُجن.

أما في مراكش فقد اختلفت الحال، فعندما دخلت فرنسا مراكش سنة ١٩١١ لم يكن سلطان الملك يمتد إلى ما وراء السهول. وحتى سنة ١٩٣٤ كان يمثل هذه البقاع قبائل البربر. وما كان في استطاعة حزب أو

حركة وطنية أن يقوم ويصبح له كيان ما لم يكن فيه عضو للتنظيم الإداري، وهو في الواقع ليتجسس على الحزب ويوشي به ويتآمر عليه. وحتى سنة ١٩٥٣ كان لا يزال في استطاعة فرنسا من الناحية السياسية عزل السلطان الذي يعطف على حزب الاستقلال الذي تكون سنة ١٩٤٤ معتذرة في ذلك بالعداء التقليدي لبربر جبال أطلس تجاه أي حكومة مراكشية.

لم تتأثر مراكش من الحرب كما تأثر جيرانها. كما لم يصبها ما أصاب تلك الدول نتيجة لخذلان فرنسا وانهيارها سنة ١٩٤٠ وقد انتهزت أسبانيا الفرصة، فاحتلت طنجة المدينة الدولية وكانت تطمع بعد انتصار ألمانيا أن تعطيها مراكش بأكملها وكانت الجزائر وتونس مسرحًا للحرب.

واقتنعت دول شمالي أفريقيا بظلم السياسة الفرنسية وتخطيطها عندما عارضت فرنسا نزول القوات الإنجليزية والأمريكية في أراضيها سنة ١٩٤٢. فقد كانت ألمانيا تبدو– لفترة وجيزة– وكأنها الدولة التي ستحرر شمالي أفريقيا خلال احتلالها القصير لتونس، فقد أفرج عن بورقيبة وأرغم الباي على تشكيل الوزارة طبقًا للدستور الجديد، ولكن في سنة ١٩٤٣ وعلى الرغم من ميثاق الأطلنطي ومؤتمر الدار البيضاء، فقد ساعد انتصار الحلفاء المحلي فرنسا الوقوف على قدميها. وعندما تكونت الجامعة العربية اتجه جميع الوطنيين في شمالي أفريقيا إلى مصر لطلب العون والمساعدة في معركتهم. وفي سنة ١٩٤٥ رسم بورقيبة الطريق الذي كان على الجزائر أن تسير على نهجه وهو تنظيم حركة التحرير والمقاومة وقيادتها ضد الفرنسيين من الأراضي المصرية.

وبدأ النشاط العدائي في تونس سنة ١٩٥٢ بعد أن حطم الأوروبيون المقيمون الاتفاق الذي توصلت إليه فرنسا مع الوطنيين. وبعد حرب العصابات التي استمرت سنتين، وافق الفرنسيون على أن تحصل تونس على استقلال محلي سنة ١٩٥٥ وعاد بورقيبة ليرأس الحكومة. أما في الجزائر فقد تكونت جبهة التحرير الوطني من الأحزاب المعارضة للحكم الأوروبي والتي كانت فرنسا تتحكم فيها منذ قيامها سنة ١٩٢٠ وأعلنت جبهة التحرير الوطني الحرب على فرنسا سنة ١٩٥٤. وظهر في العام التالي حركة تنادي بعودة السلطان الذي أصبح بطلا. ورأت فرنسا عدم جدوى حربها مع مراكش لتحافظ على بقائها، في حين كانت تونس في طريق الاستقلال، ولذا رأت أن تركز على الجزائر التي كونت جموعها في فرنسا صوتا مؤثرا في السياسة الفرنسية.

وفي سنة ١٩٥٦ عاد السلطان إلى مراكش التي استعادت طنجة والمحمية الأسبانية ولم تستطع تونس أن تسلك ذلك الطريق البطئ وطالبت بالاستقلال ونالته. وفي سنة ١٩٥٧ عزل الباي وأصبحت تونس جمهورية برئاسة الحبيب بورقيبة.

وبذلك لم يصبح أمام فرنسا إلا حرب واحدة تخوضها؛ وهي حربها مع الجزائر. لذا كان صراعها مرا وعنيفا وأشد مرارة وعنفا من الحرب التي خاضتها قبائل الجزائر بانتصارها في بادئ الأمر فيما بين ١٨٤٠، ١٨٧٩.

وفي حقيقة الأمر كانت فرنسا تخوض تلك الحرب الماضية من جديد مع اختلاف في الظروف والملابسات. فقد كانت الدول الإسلامية ودول

أفريقية تؤيد جبهة التحرير الوطني تأييدًا أدبيًّا وروحيًّا. كما كانت جبهة التحرير الوطني تتلقى العون والمدد من مصر واضطرت فرنسا لأن تجند نصف مليون من جنودها ضد الجزائر وكانت تكاليف ذلك المجهود الحربي باهظة وعانت فرنسا من جرائها سياسيا واقتصاديا كما كانت خسائر فرنسا في الأرواح فادحة.

وفي سنة ١٩٥٨ قام الجيش الفرنسي في الجزائر بانقلاب ضد النظام البرلماني الفرنسي وسياسية فرنسا الجزائرية، وأعاد الجيش الجنرال ديجول رئيسًا للجمهورية الفرنسية الذي آمن أخيرًا كما آمن ساسة فرنسا معه بعدم جدوى إصرار فرنسا على الاحتفاظ بالجزائر بالقوة. فاعترفت في سنة ١٩٥٩ بحق الجزائر في تقرير المصير. وفي سنة ١٩٦٢ نجحت المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والجزائر بعد إيقاف إطلاق النار بينهما وتواجه فرنسا اليوم مشكلة كيف السبيل لإنقاع المتطرفين الإرهابيين قبول السياسة الجديدة، وهؤلاء المتطرفون على استعداد لنقل الإرهاب إلى فرنسا نفسها في محاوة يائسة للقضاء على الاستقرار الذي انتهى فعلًا باستقلال الجزائر.

وعلى الرغم من سفك الدماء ومرارة السنوات من عام ١٩٥٤ إلى ١٩٦٢، فإن مستقبل الأوروبيين في الجزائر ربما يكون أقل من مستقبل الأوروبيين في جنوبي أفريقيا الذين نجحوا حتى الآن في معركتهم للمحافظة على بقائهم في أفريقيا.

ويمكن القول إن سيطرة البيض الحالية في جنوبي أفريقيا إلى جانب السيطرة على روديسيا الجنوبية ما هي إلا حدث من أحداث التاريخ، فقد

كسب الأوروبيون تلك السيطرة لأن بريطانيا رأت ضمان حرية الأوروبيين المستوطنين في مستعمراتها قبل إقرارها بأن الوطنيين في حاجة إلى حرية وأن حرية الأوروبيين تتعارض مع حرية الوطنيين.

ومن الناحية الأخرى، فإن إصرار فرنسا على اعتبار الجزائر جزءًا من فرنسا منع الجزائريين– قبل الاستقلال– من السيطرة على بلادهم.

وما إن وصلت فرنسا مع الجزائريين إلى الاتفاق، بات ممكنًا الحصول على وعد من الجزائريين بالمحافظة على مصالح فرنسا والمستوطنين الأوروبيين. ولكن الرأي العام العالمي الذي أدى إلى إقرار السلام والاستقرار في الجزائر، كان يسير في اتجاه يعارض تمام المعارضة جنوبي أفريقيا وروديسيا الجنوبية، فإن هذا الرأي العالمي يقوي الأحرار الأوروبيين على عدم الاستجابة لمطالب الوطنيين بالمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص.

وإنه لمن المتوقع– إذا أصر الأوروبيون في جنوبي أفريقيا على ذلك الرفض وعلى التفرقة العنصرية، فإنه يحدث انفجارًا لا يحطم ما حققه الأوروبيون من مغانم وإصلاحات في تلك المنطقة من أفريقيا فحسب، بل سيحطم سُمعة الأوروبيين في طول أفريقيا وعرضها.